

ويدكر ابن كثير «أن للواجد أن يقول «قال فلان»، إذا لم يكن فيه تدليس يوهم اللقي»^(١).

والمعول في ذكر طريقة نقل الحديث أو تحمله، أن تمثل الحقيقة والواقع الذي حدث به التحمل والأداء، لا أن يروى الحديث دون ذكر طريقة التلقي؛ فإخفاؤها قد يؤدي إلى تشكك في الرواية إذ لا يحدث بها التلقي إلا قائلًا: وجدت كذا، فالصدق (مثلاً) في هذه الطريقة والأمانة في التحمل والأداء يؤديان إلى الاطمئنان في رواية الحديث.

ويشير العلماء إلى أن "الوجدادة" ليست من باب الرواية، وإنما هي حكاية عما وجد في الكتاب. ومنهم من منع العمل بها، ومنهم من أجازها، إلا أن الرأي الغالب وجوب العمل عند حصول الثقة.

وهذه الاتجاهات قد حدثت في الفترة المتقدمة من حياة الحديث، وذلك للحاجة إلى معرفة طرق الرواية، والتأكد من صحة الإسناد للوصول إلى حديث صحيح مقبول، أما الآن فأمامنا كتب الحديث التي اشتهرت، وصحت نسبتها إلى أصحابها الذين جمعوا فيها النوعيات المختلفة من الأحاديث ما بين صحيح، وحسن، وضعيف إلى آخر ذلك.

إن كيفية تحمل الرواية وأدائها، أمر اهتم به علماء الحديث الأوائل، وذلك لمعرفة كيفية تلقي الرواية كوسيلة من وسائل الوصول إلى معرفة صحة الرواية من غيرها. وقد أطلق علماء الحديث على هذا الباب (أنواع الأخذ وأصول الرواية)؛ فكأنها تمثل الأصل في رواية الحديث، وهو أمر ضروري في دراسة الرواية وصحة السند.

(١) أحمد محمد شاكر: الباعث الخبيث، لابن كثير، ص ١٠٧.